



مركز البحوث
القطرية والاسراتيجية

مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاسراتيجية

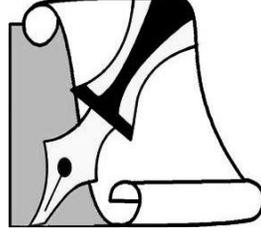
التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net

Email: baheth@bahethcenter.net

bahethcenter@hotmail.com



مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

1. إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
2. الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
3. بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
4. إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

الأسباب التي منعت العدو من تنفيذ خطة الضم في موعدها

سردت صحيفة جيروزاليم بوست الإسرائيلية أربعة أسباب رئيسية كانت وراء عدم حدوث ضم إسرائيل لأجزاء من الضفة الغربية وفرض السيادة عليها كما خطط نتنياهو في الأول من تموز؛ وقالت الصحيفة في تقرير موسع، إن عدم تطبيق الضم في اليوم الأول من تموز يدل على مدى صعوبة العملية، التي كان نتنياهو يأمل في تنفيذها في الموعد الذي تم تحديده مسبقاً. وأشارت إلى أن نتنياهو اتفق مع نائبه بيني غانتس لدي تشكيل الحكومة على الأول من تموز كموعداً لبدء الضم، وهي خطوة من شأنها أن تكون لها تداعيات سياسية هائلة خارج الشرق الأوسط، وهي بحاجة للحصول على تصويت وموافقة في الكنيست.

وأشارت إلى أن نتنياهو قال قبل الموعد بيوم إنه لن يحدث شيء كبير في 1 تموز بعد اجتماعه مع مبعوث البيت الأبيض والسفير الأمريكي لدى إسرائيل ديفيد فريدمان، وسنواصل العمل على تنفيذ الضم في الأيام المقبلة.

وأضافت أنه مع ذلك تبدد التوقع الذي كان يتصاعد منذ شهور، وجرى حوله جدالاً منذ أكثر من عام، وواعد نتنياهو بالضم في 3 حملات انتخابية، مبيّنة أن الأيام القادمة تأخذ إسرائيل إلى مستقبل غير محدد، وهذا لا يعني أن الضم الكامل أو بأي شكل آخر لن يحدث على الإطلاق، بل طرح نتنياهو فكرة ضم بضعة كتل كبيرة لإرضاء جميع الأطراف.

الأسباب

الفريق الأمريكي

وقالت الصحيفة إن الاجتماع كان واحداً من عدة اجتماعات عقدها نتنياهو على مدى الأشهر القليلة الماضية مع الفريق الأمريكي ممثلاً بجاريد كوشنير وديفيد فريدمان وأفي بيركوفيتش، وكانت فيها رسالة مباشرة منذ شهور لنتنياهو: أبطئ عملية الضم.

وأن ذلك جاء على الرغم من أن خطة ترامب التي أعلن عنها في العام بداية تعطي إسرائيل الضوء الأخضر لضم أراضي من الضفة إليها في حل الدولتين المستقبلي مع الفلسطينيين، حيث سيحصل الفلسطينيون على 70 % من الضفة وستضم إسرائيل 30 % المتبقية. وذكرت الصحيفة أن البعض تكهن بأن تعطيل تنفيذ الضم ناجم عن تفاصيل جغرافية أو حول المستوطنات الضفة التي ستوافق أمريكا على ضمها، لكن الإدارة الأمريكية منشغلة بفيروس كورونا، وتخشى من التورط في خطوة مثيرة للجدل في نفس الوقت. وأشارت إلى أن أحد الأسباب التي أعاقت الضم، الموقف الفلسطيني الرفض بشكل صريح لخطة ترامب، والذي يمكن أن يؤثر على الفريق الأمريكي.

ابتعاد الجيش عن الملف

ولفتت الصحيفة إلى أن هناك ثمة سبب آخر يكمن في إبتعاد الجيش تماما عن ملف عملية الضم، بعد مخاوف أثرت من رد فعل محتمل.

نتنياهو يريد موافقة ترامب

ونوهت إلى أن نتنياهو يريد موافقة ترامب وفريقه وهو أمر غير معتاد، حيث أن إسرائيل في مفاوضات السلام السابقة سمحت أمريكا للعدو بأخذ زمام المبادرة في تحديد المعايير، مبينة أنه في مفاوضات 2013-2014 عندما قدم الفريق الأمريكي بقيادة وزير الخارجية آنذاك جون كيري مقترحات مفصلة وردت عليها حكومة نتنياهو بقوة.

غانتس لا يدعم خطة الضم

وأفادت أن السبب الآخر في عدم الضم، هو تحفظ الفريق الأمريكي، كونه يرغب في الحصول على الدعم الكامل لخطة الضم من بيني غانتس الذي أصبح نائبا لرئيس الوزراء

ووزيرا للجيش، وكذلك وزير الخارجية غابي أشكنازي كونه في قيادة حزب أزرق أبيض. وأشارت إلى تصريحات غانتس سابقا، حول الضم، إنه سيوافق عليه إذا حصل على دعم دولي واسع. ولفتت "جيروزاليم بوست" إلى تهديدات مسؤولين أوروبيين بفرض عقوبات على إسرائيل إذا نفذت الخطة، فيما حذرت الدول العربية منها واعتبرت أنها ستسبب اضطرابات في المنطقة. ونبهت بأن السلطة الفلسطينية غير راضية عن الضم، وأعلنت عن وقف التعاون الأمني مع إسرائيل وامتنعت عن أخذ أموال الضرائب المحتزة، وأن هناك انخفاضا تاريخيا في العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية.

تفشي كورونا في إسرائيل

والسبب الأخير وفق الصحيفة، هو تفشي فيروس كورونا مجددا في إسرائيل، حيث يرى غانتس أنه يجب إعطاء أولوية الحكومة للتعامل معه ثم التفكير في الضم، واختلف ننتياهو معه حول الموضوع، حيث علق على موقف غانتس بالقول: "لدينا قضايا جدية نناقشها ومهمة لغاية ولا نستطيع الانتظار فيها إلى ما بعد مرور فيروس كورونا".

البرلمان الألماني يؤكد على التمسك بجل الدولتين

صوّت البرلمان الألماني الاتحادي "البوندستاغ"، بالأغلبية على مشروع قرار، تقدم به الإئتلاف الحكومي، المكوّن من حزبي الاتحاد المسيحي، والاشتراكي الديمقراطي، يؤكد على التمسك بجل الدولتين، ويدعم السلام والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط، وذلك في ختام جلسة نقاش حول القضية الفلسطينية، في ظل مخططات العدو لضم أجزاء من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وحملت الجلسة أهمية خاصة، كونها الجلسة الأخيرة للبرلمان قبل الذهاب إلى العطلة الصيفية، إلى جانب تزامنها مع ترؤس ألمانيا مجلس الاتحاد الأوروبي، لمدة ستة أشهر، والرئاسة الدورية لمدة شهر لمجلس الأمن الدولي، وأكد وزير الخارجية الألماني هايكو ماس، في افتتاح الجلسة،

أن ألمانيا لن تعترف بأية خطوات أحادية الجانب، مؤكداً التزام بلاده بدعم حل الدولتين، وإحياء المفاوضات، تحت رعاية الرباعية الدولية أو إطار متعدد الأطراف.

وقال: إن ألمانيا سوف تتحمل مسؤوليتها في مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي لإحلال السلام في الشرق الأوسط، وستلتزم بتطبيق القانون الدولي، مشيراً إلى أن بلاده لن تقف صامته إزاء أي مخالفة للقانون الدولي، وعلى الجهة التي تخرق القانون تحمّل تبعات ذلك.

بدورها، قالت سفيرة فلسطين لدى ألمانيا، خلود دعبس، إن غالبية مداخلات الكتل البرلمانية في الجلسة، توافقت على رفض مخطط الضم الإسرائيلي، باعتباره مخالفاً للقانون الدولي، وسيحمل تبعات على حل الدولتين والأمن والاستقرار في المنطقة والعالم ككل، إلى جانب دعوتها للحكومة إلى لعب دور نشط في إعادة إحياء المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، والضغط على إسرائيل لثنيها عن قرار الضم وبناء المستوطنات؛ لمخالفتها للقرارات الأممية ذات الصلة.

وأشارت إلى أن عدداً من الكتل البرلمانية، طالبت باتخاذ الإجراءات المناسبة على مستوى الاتحاد الأوروبي في حال إقدام إسرائيل على تنفيذ مخطط الضم، داعيةً الحكومة الألمانية إلى الاعتراف بدولة فلسطين ذات السيادة، وقبول عضويتها في الهيئات والمنظمات الدولية.

وشكرت دعبس كافة الأحزاب الألمانية الصديقة، التي أكدت على مواقفها الداعمة للحق الفلسطيني المستند للشرعية الدولية، وتمسكها بحل الدولتين؛ لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، وصولاً إلى إقامة دولة فلسطينية في حدود الرابع من حزيران 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. وأكدت أن الدبلوماسية الفلسطينية، ستواصل جهودها في كافة المحافل الدولية، من أجل إفشال المخططات الإسرائيلية، ونيل مزيد من الاعترافات بدولة فلسطين.

العفو الدولية تدعو لاتخاذ اجراءات صارمة ضد خطة الضم "الاسرائيلية"

دعت منظمة العفو الدولية، المجتمع الدولي لاتخاذ إجراءات حازمة ضد مقترحات "الضم"، والمستوطنات الإسرائيلية غير القانونية، في الأراضي المحتلة؛ وقال نائب مديرة المكتب

الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية صالح حجازي، في بيان صحفي، "يتم إنشاء المستوطنات لغرض وحيد يتمثل في إقامة إسرائيليين يهود بشكل دائم على الأراضي المحتلة؛ وهي جريمة حرب بموجب القانون الدولي، ولا يؤثر الضم على هذا التوصيف القانوني". وأضاف أنه يجب على سلطات الاحتلال أن تتخلى فوراً عن خططها لـ"ضم" مزيد من الأراضي في الضفة الغربية المحتلة، الأمر الذي ينتهك القوانين الدولية، ويزيد من تفاقم عقود من الانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان ضد الفلسطينيين".

وتابع بأن "القانون الدولي واضح للغاية في هذا الشأن - الضم غير قانوني؛ والواقع أن استمرار إسرائيل في اتباع هذه السياسة إنما يوضح مزيداً من الاستخفاف بالسافر بالقانون الدولي؛ فمثل هذه السياسات لا تغير الوضع القانوني للأراضي بموجب القانون الدولي ووضع سكانها الواقعيين تحت الاحتلال، ولا تلغي مسؤوليات إسرائيل كسلطة احتلال - بل إنما تشير إلى قانون الغاب الذي لا ينبغي أن يكون له مكان في عالمنا اليوم".

وأردف: "يجب على أعضاء المجتمع الدولي أن يعملوا على فرض القانون الدولي، وإعادة التأكيد على أن ضم أي جزء من الضفة الغربية المحتلة يُعد باطلاً؛ كما يجب عليهم العمل على الوقف الفوري لبناء أو توسيع المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية، والبنية التحتية ذات الصلة، في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ وذلك كخطوة أولى نحو إزالتها".

فرنسا: خطة الضم "الإسرائيلية" انتهاكاً للقانون الدولي

وصف وزير الخارجية الفرنسي، جان إيف لو دريان، خطة الضم بأنها انتهاكاً للقانون الدولي وستكون لها عواقب؛ و أكد لو دريان، في جلسة برلمانية، أن "ضم أراض فلسطينية، مهما كانت مساحتها، من شأنه أن يلقي بظلال من الشك على أطر حل الصراع"؛ وتابع: "لا يمكن أن يمر قرار الضم دون عواقب، ونحن ندرس خيارات مختلفة على المستوى الوطني، وكذلك بالتنسيق مع شركائنا الأوروبيين الرئيسيين".

وزير إسرائيلي: لهذا السبب.. لم يتم تنفيذ خطة الضم في موعدها المحدد..

كشف وزير التعاون الإقليمي الإسرائيلي، أوفير أوكينيس، إن عدم الشروع بعملية ضم أراض في الضفة الغربية؛ بسبب عدم التفاهم مع الإدارة الأمريكية؛ وتوقع الوزير المقرب من رئيس حكومة العدو؛ بنيامين نتنياهو، أن تبدأ عملية الضم، في وقت لاحق من شهر يوليو الجاري؛ وأضاف: "بالنسبة لي فإن العملية كان من الممكن ان تبدأ ، ولكن لا يوجد اتفاق كامل مع الإدارة الأمريكية"؛ موضحاً أنه "لا يمكن تجاهل التنسيق مع الإدارة الأمريكية".

وأعلن مكتب بنيامين نتنياهو، أن النقاشات مع الأمريكيين بشأن فرض السيادة الإسرائيلية في الضفة الغربية لا زالت مستمرة؛ وقال مكتب نتنياهو إن رئيس الوزراء أجرى نقاشاً مع رئيس مجلس الأمن القومي والقيادة الأمنية وذلك في إطار سلسلة من النقاشات أجريت حول الموضوع، وفي الأيام المقبلة ستجري نقاشات إضافية.

يشار إلى أن وفدًا أمريكيًا برئاسة المبعوث الأمريكي آفي بركوفيتش، قد أجرى خلال محادثات مع كبار المسؤولين الإسرائيليين وغادر دون الإعلان عن نتائج الزيارة.

تفاهات فتح وحماس الحالية

قال عضو المجلس الثوري لحركة فتح، عبدالله عبدالله، إن حركته انفتحت مع قيادة حماس خلال الاتصالات الأخيرة على ثلاثة نقاط رئيسية، لافتاً إلى أنه لا يجري الحديث مع حماس على ملف المصالحة في الوقت الراهن.

وأن أول هذه النقاط يتمثل في رفض خطة الضم الإسرائيلية، وثانيها التأكيد على الدولة الفلسطينية على حدود الـ 1967، وثالثها المقاومة الشعبية ضد كل المخططات والمؤامرات، التي تستهدف القضية الفلسطينية.

وأكد أن قنوات الاتصال مفتوحة بين حركتي فتح وحماس، لافتاً إلى أن كل مباحثات المصالحة منذ عام 2009 حتى عام 2017 لم تتجح، مشيراً إلى أن حركته، انفتحت مع حماس على النقاط ذات الإجماع الوطني.

رغم أن التحالف الصهيوني - الأميركي أغلق كل الأبواب، ولم يُبق كسرة خبزٍ لمن وضع كل بيضاته في سلة هذا التحالف منذ 30 عامًا، يظل التشكيك قائمًا عند الكثيرين في إمكانية أن يحدث لقاء جبريل الرجوب وصالح العاروري، تغييرًا جديًا في الحالة الفلسطينية الرثة الراهنة، وهذا أمر مفهوم بسبب تكرار فشل المحاولات المتكررة للمصالحة، لكنه في نظر آخرين كثر أيضًا، هو نافذة أمل وانطلاقة جدية باتجاه "اللقاء في أرض المعركة" وهو العنوان الذي أطلقه الاثنان في اللقاء، على الفعل القادم المفترض.

من الطبيعي أن يستقبل الشعب الفلسطيني ببرود، أو بترحيب مشوب بالحذر، ما جاء في المؤتمر الصحافي الذي عقده كل من جبريل الرجوب وصالح العاروري، والإعلان عن الاتفاق على وحدة ميدانية لمواجهة الضم ورؤية ترامب.

فهذا المشهد شاهده الشعب مرات عدة، وسط الإعلان عن اتفاقات المصالحة، من اتفاق مكة، ومرورًا باتفاق القاهرة الأول، وإعلان الدوحة، وإعلان مخيم الشاطئ، وليس انتهاء بإعلان القاهرة الثاني في تشرين الأول 2017، وما بينها من جولات ولقاءات شهدتها موسكو وصنعاء وبيروت وداكار، وما رافقها من عدد لا حصر له من الاجتماعات والمؤتمرات والورشات والندوات وتقديم الأوراق البحثية والسياساتية في مختلف أنحاء العالم، لم تبق حجرًا على حجر إلا وبحثت تحته وحوله من أجل إنجاز الجهود والمبادرات الرامية إلى إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة.

ينطوي ما حدث على مفاجئة سببها أننا لم نشهد منذ فشل اتفاق القاهرة الثاني مبادرات أو اتفاقات جديدة ترمي إلى تحقيق الوحدة، رغم نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس وإعلان الأخيرة عاصمة لإسرائيل، وطرح رؤية ترامب، وظهور وباء كورونا، بل على العكس استمر الانقسام وتعمق؛ فماذا عدا عما بدا؟ فهذا الإهمال لملف الانقسام المستمر لأكثر من سنتين يدل على التعايش مع الانقسام واليأس من إمكانية تحقيق الوحدة.

ونظمت حركة فتح ثلاثة مؤتمرات في الأغوار وبعض المظاهرات تأكيدًا لرفضها لخطة الضم، ولتحذير إسرائيل من مغبة وتداعيات تنفيذها، إلى جانب تنظيم حراك دولي كبير ضد الضم. فالسلطة أظهرت بهذه التحركات إصرارها على إحباط الضم، والحدود التي لن تتخطاها،

حيث أبدت الاستعداد لمنع المقاومة المسلحة رغم توقف التنسيق الأمني، مع التلويح بأن الضم يمكن أن يؤدي إلى فقدان السيطرة وانهيار السلطة واستخدام كل أشكال النضال.

في نفس الوقت، هددت حركة حماس بأن الضم يعني إعلان حالة حرب، ونظمت المؤتمرات والمظاهرات الراضية لهذه الخطة وحذرت من عواقبها، هذا في الوقت الذي تحرص فيه "حماس" على بقاء معادلة "الهدوء مقابل رفع أو تخفيف الحصار"، (وهذه "التهديئة" توفر نقطة تقاطع مشتركة بين الحركتين)، منهمة في مفاوضات غير مباشرة لإتمام صفقة تبادل أسرى جديدة تحقق فيها نصرًا جديدًا. لذا، فإن آخر ما تريده "حماس" مواجهة عدوان عسكري إسرائيلي جديد، مع جاهزيتها طبعًا للتصدي له إن وقع.

في هذا السياق، ومن دون وساطة عربية أو صديقة، أعلن كل من الرجوب والعاروري عن اتفاقهما على الوحدة على أرض المعركة، في ظل أجواء تصالحية وكلمات أوضحت وجود أساس سياسي مشترك يتمثل في رفض رؤية ترامب والاتفاق على "حل الدولتين"، المصطلح الذي استخدمه العاروري، مع إشارات بموقف الرئيس عباس في مواجهة صفقة ترامب، وبالحملة الدبلوماسية التي يقودها، مع تأكيده على احتفاظ "حماس" بالحق في استخدام المقاومة بكل أشكالها.

جاء المؤتمر في وقت حرج، وبمبادرة فلسطينية من دون تدخل خارجي، وتبنى طريقة جديدة تركز على الوحدة في الميدان، من دون الحديث عن تشكيل حكومة وحدة أو وفاق وطني أو تمكين الحكومة القائمة، ولا عن منظمة التحرير أو مواعيد لإجراء الانتخابات، أو دمج الموظفين في غزة وصرف رواتبهم... إلخ، كما كانت تتضمن الاتفاقات السابقة، وظهر فيه ممثلان لحركتي فتح وحماس مختلفين عن أدارا ملف المصالحة في السابق.

من الناحية النظرية هذا ممكن التحقيق، ولكن من الناحية العملية يتوقف على مدى توفر الإرادة لتحقيق ذلك، لذا فالإجابة بحاجة إلى الانتظار؛ إن البداية للحكم والبناء على هذه المحاولة تكون بوقف حملات التحريض المتبادل، وإطلاق سراح المعتقلين لدى الجانبين، والسماح بحرية العمل لـ"حماس" في الضفة و"فتح" في غزة.

أما نقاط الضعف التي تهدد المحاولة الجديدة، فتتمثل في:

أولاً: أنها جاءت من دوافع تكتيكية، فالسلطة تهدد من خلالها الاحتلال بالوحدة الميدانية، مثلما هددته بحل السلطة، وهي لا تنوي بالفعل حل السلطة ولا تحقيق الوحدة المبنية على الشراكة خشية من عواقب ذلك، داخلياً وخارجياً، في حين أن المطلوب وضع إستراتيجية كاملة تتضمن إنجاز الوحدة باعتبارها ضرورة، وتقوية السلطة وتغييرها، والاعتراف بالخصائص التي تميز بين السلطة في الضفة عن السلطة في غزة، وإعادة بناء مؤسسات المنظمة لتضم مختلف ألوان الطيف السياسي والاجتماعي.

في المقابل، رحبت "حماس" بالمحاولة، لأنها لا تغير واقع سيطرتها على القطاع، وستزِيل أو تخفف عنها الحرج من عدم استخدام ما تملكه من صواريخ وقدرة على المقاومة في الضفة، رغم المخاطر الجسيمة التي تهدد القضية الفلسطينية، خشية من أن تقود إلى مواجهة عسكرية شاملة في وقت لا تريدها.

ثانياً: تتجاهل المحاولة ما لا يمكن تجاهله، وهو الانقسام، وتؤجل العمل على إنهائه، أي أنها تتعايش معه، وهذا قد يساعد على تكريسه أو لا يتوقف على مدى جدية الوحدة الميدانية. ثالثاً: تركز على إحباط خطة الضم، وتتجاهل الاحتلال وما ترتب عليه من ضم زاحف، وتزايد الاستيطان بمعدلات كبيرة، حيث من المحتمل إذا أُجِّل الضم أو طبق بشكل رمزي ومحدود، فمن الممكن، أن "تعود ربما لحالتها القديمة".

وقد يتفاقم هذا الأمر في حال نجحت المحاولات التي تبذلها الأمم المتحدة وبقية أطراف اللجنة الرباعية لاستئناف المفاوضات، وفشلت حتى الآن على خلفية إصرار الإدارة الأميركية على أن تكون على أساس رؤية ترامب مع طرح الجانب الفلسطيني رؤيته المضادة لها، وذلك ضمن معادلة مختلفة طرحها الأمين العام للأمم المتحدة تقوم على وقف الضم مقابل الموافقة على مفاوضات من دون أساس سياسي، وبلا مرجعية واضحة ملزمة. ويتعزز هذا الاحتمال في حال فوز المرشح الديمقراطي جون بايدن في الانتخابات الرئاسية الأميركية.

وهنا لا بد من تحذير كبير من خطورة استئناف المفاوضات من دون أساس سياسي ومرجعية ملزمة بين طرف قوي وطرف ضعيف، فالنتيجة الوحيدة المحتملة أن يحصل القوي على ما تبقى لدى الضعيف.

وحتى تتجح المبادرة الجديدة، لا بد من استخلاص الدروس والعبر من فشل المبادرات والاتفاقيات السابقة، ومنها:

أولاً: ضرورة الاتفاق على برنامج سياسي وطني يقطع الصلة مع أوهام التوصل إلى حل عبر المفاوضات في الوضع الحالي، ويجسد القواسم المشتركة، والاتفاق على أشكال النضال، إذ لا يعقل أن يقوم طرف بالنضال السلمي والآخر بالمقاومة المسلحة، وهذا بات ممكناً أكثر من السابق بعد أن وافق الطرفان على هدف إقامة الدولة على حدود 67، وبعد أن تجاوزت الأحداث اتفاق أوسلو، واتضح أن الجميع في مأزق، ولا أحد وحده يملك الحل ولا القدرة والضمانة لاستمرار الوضع الراهن، فضلاً عن أن الأسوأ قادم لكليهما.

وثانياً: ضرورة الشراكة على أسس موضوعية متفق عليها إلى حين التمكن من إجراء الانتخابات، وهذا يعني التخلي عن كل ما من شأنه تعميق الانقسام، لا سيما محاولات "فتح" لإعادة السلطة التي تتحكم بها إلى غزة، وإبعاد "حماس" عنها، ومحاولات "حماس" للاحتفاظ بالسلطة في غزة، والسعي للحصول على مكاسب جديدة، مثل الحصول على تمويل لسلطتها، والانضمام إلى منظمة التحرير.

وثالثاً: اعتبار الوحدة الميدانية مجرد البداية، ويجب أن يكون الهدف واضحاً ومتفقاً عليه، وهو العمل على تحقيق الوحدة الشاملة، وهذا يتطلب الشروع، بشكل مواز، في حوار فوري وطني شامل جاد، وليس فصائلياً فقط، لتذليل كل العقبات وإرساء أسس وحدة صلبة.

الوحدة تقوم حقاً على أساس معادلة لا غالب ولا مغلوب، ووضع حد لانفراد وهيمنة "فتح" على السلطة والمنظمة وسيطرة "حماس" الانفرادية على غزة، بحيث تكون السلطة والمنظمة للجميع.

رغم كل التحذيرات الوجيهاة من إمكانية فشل المحاولة، لا بد من عمل كل ما يلزم لإنجاحها، لا سيما أن الوحدة الميدانية تحققت في الانتفاضتين الأولى والثانية، وفي تجارب

محلّية عديدة في أكثر من منطقة، وأن نجاحها يمكن أن يوفر أجواء مناسبة لفتح الطريق لإنهاء الانقسام.

وهنا لا بد من التنبّه إلى أن إسرائيل القلقة من أي مظهر وحدوي ستعمل على إفشالها، إلى جانب أن جماعات مصالح الانقسام - هنا وهناك - التي ازدادت نفوذاً وثروة ووزعت المناصب والمكاسب على محسوبيها؛ ستفعل كل ما تستطيع فعله لإفشال الوحدة، حتى لو كانت ميدانية. وتبقى الوحدة على أساس البرنامج المشترك والشراكة الحقيقية هي الضرورة التي لا غنى عنها، وطريق الانتصار، ولكنها تحتاج لكي تنجز إلى وقت وتغيير ملموس في الخارطة السياسية الفلسطينية القائمة، ولا بد من العمل لكي تتغير بأسرع وقت وقبل فوات الأوان.

مصر وفرنسا وألمانيا والأردن: للضم عواقب خطيرة ولن نعترف به

أكد وزراء خارجية مصر وفرنسا وألمانيا والأردن، على أن أي ضم لأراض فلسطينية محتلة تقدم إسرائيل على تنفيذه، سيكون انتهاكا للقانون الدولي ويهدد أسس عملية السلام، مشددين على أن دولهم لن تعترف بأي تغييرات في حدود 1967 لا يوافق عليها طرفا الصراع. وأن هذه الخطوة سيكون لها عواقب خطيرة على أمن واستقرار المنطقة وستشكل عقبة كبيرة أمام جهود تحقيق سلام شامل وعادل؛ وشدد الوزراء الأربعة على "الالتزام الشديد بحل الدولتين من خلال المفاوضات استنادا إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة"، وأكدوا على أن هذه الخطوة قد يكون لها أيضا عواقب على العلاقات مع إسرائيل.

ومن جهته أجرى رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، اتصالا هاتفيا مع نظيره البريطاني، بوريس جونسون، وتمحورت المحادثة حول مخطط الضم، وقال مكتب نتنياهو؛ ان الأخير أبلغ جونسون بأن "إسرائيل مستعدة لإجراء مفاوضات بالاستناد إلى خطة السلام للرئيس ترامب" في إشارة إلى "صفقة القرن" التي رفضها الفلسطينيون خاصة وأنها تنص على ضم مناطق واسعة من الضفة الغربية إلى إسرائيل.

وزعم نتنياهو خلال محادثته مع جونسون أن "صفقة القرن" هي "خطة مبتكرة وواقعية ولا تكرر معادلات الماضي الفاشلة".

وقال بيان صادر عن مكتب رئيس الوزراء البريطاني إن جونسون شدد على مخاوفه بشأن مخطط الضم، ودعا نتنياهو إلى العودة إلى المفاوضات مع الفلسطينيين. كما اتفق الاثنان على تعزيز العلاقات بين الدولتين وخاصة التعاون في مكافحة فيروس كورونا.

الحملة الأكاديمية الدولية تستعرض انتهاكات العدو

أطلقت الحملة الأكاديمية الدولية لمناهضة الاحتلال الإسرائيلي ومخطط الضم بيانها الموسوم بـ "لواجه مع الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وقرار الضم"، وقد وقع على البيان نحو 600 شخصية أكاديمية من نحو 30 دولة في العالم، عربية وأجنبية.

استعرض البيان جملة الانتهاكات المتواصلة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث تواصل إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال، اتباع سياساتها الاستعمارية الاستيطانية بالاستيلاء على الأرض والتهجير القسري والفصل العنصري ونقل سكانها المدنيين إلى الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967 لاستيطانها كسياسة ممنهجة، في الوقت الذي يحرم فيه الفلسطينيون من أدنى حقوقهم الأساسية، كحقوقهم في الحياة والملكية الخاصة وحرية التنقل والتعليم والتنمية والبيئة النظيفة وحرية العبادة وحرمة بيوتهم وأمنهم الشخصي، وذلك بقيام سلطات الاحتلال بالاستيلاء على أراضيهم واستيطانها بالقوة ورفض الانسحاب منها، ومصادرة الأراضي، وهدم المنازل، والنقل القسري للسكان، والإخلاء القسري والتشريد، ورفض عودة المهجرين اللاجئين قسرياً، وإقامة المستوطنات الاستعمارية، ومصادرة الموارد الطبيعية، والحرمان الاقتصادي والإفقار، والاستخدام المفرط للقوة العسكرية وارتكاب أعمال قتل خارج القانون والإيذاء للمدنيين الأبرياء، والاعتداء على الأماكن المقدسة وحرمان السكان من الوصول الآمن إليها، واعتقال أكثر من مليون فلسطيني منذ عام 1967، وحصار قطاع غزة، وعزل القدس وحرمان المؤمنين من الوصول بحرية للأماكن المقدسة، وفوق كل هذا وذاك حرمان

الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير بحرية على أرض وطنه وتمكينه من حقوقه المشروعة وحرية واستقلاله حسب قرارات الشرعية الدولية. وأكد الموقعون على رفضهم القاطع لمبادرة الرئيس الأمريكي للسلام في المنطقة و المعروفة ب "صفقة القرن" وإدانة التحرك الإسرائيلي ومخططاته التوسعية غير القانونية لضم الأراضي الفلسطينية بالقوة وفرض السيادة الإسرائيلية عليها، باعتبار ذلك انتهاكا صارخا لميثاق وقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي وتكرار إجراميا للحقوق الوطنية الفلسطينية المشروعة المكفولة من الشرعية الدولية. كما دعا الموقعون المجتمع الدولي إلى رفض هذه المخططات وتحمل المسؤولية الملقاة على عاتقه بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 في الحفاظ على حياة الفلسطينيين ومنع الاستيلاء على أراضيهم المهددة بالضم من قبل الاحتلال الإسرائيلي وتأمين الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وتعزيز عمل لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالفصل العنصري لإدانة ممارسات إسرائيل العنصرية والتطهيرية العرقية بحق الشعب الفلسطيني صاحب الحق التاريخي بأرضه. وطالب الأكاديميون في هذا البيان أسرة المجتمع الدولي بضرورة ممارسة الضغط اللازم واتخاذ كافة الإجراءات لمنع إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من القيام بضم الأراضي الفلسطينية، وإلى فرض عقوبات عليها إذا قامت بذلك من خلال تفعيل آليات الالتزام الدولية لإجبارها على الانصياع للقانون الدولي. كما ودعا الموقعون على البيان كافة دول العالم والمناصرين للقضية الفلسطينية إلى دعم الموقف والجهود الفلسطينية القائمة في مواجهة مخططات الضم، ودعم استمرار قيام المحكمة الجنائية الدولية بالتحقيق في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها وترتكبها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ودعم مقاطعة إسرائيل الاقتصادية والأكاديمية والثقافية من أجل نصرته الشعب الفلسطيني في معركته ضد الاحتلال وتحقيق العدالة الدولية.

يذكر أن الحملة الأكاديمية الدولية لمناهضة الاحتلال الإسرائيلي ومخطط الضم، هي حملة أهلية مستقلة تضم نخبة من الأكاديميين الفلسطينيين في مختلف الجامعات الفلسطينية ومراكز الأبحاث وصنع السياسات، تهدف إلى تفعيل الدبلوماسية الأكاديمية غير الرسمية في مواجهة

الاحتلال الاسرائيلي وقرار الضم، كما تهدف الى تعزيز التعاون البحثي بين الباحثين والعلماء على مستوى إقليمي ودولي وتنسيق جهودهم في مناهضة الاحتلال وقرار الضم الاستعماري الإسرائيلي وتبيان ابعاده ومخاطره على الشعب الفلسطيني، وضرورة مواجهته بجهة دولية واسعة مناهضة للتمييز والفصل العنصري والاحتلال الأجنبي وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، مؤمنة بقيم الحرية والمساواة والعدالة والسلام.

الضم سيؤدي لتداعيات مأساوية على المجتمع المسيحي

قال رعاة كنائس في محافظة بيت لحم إن قرار ضمّ المزيد من الأراضي الفلسطينية المحتلة سيؤدي إلى تداعيات مأساوية لفلسطين بشكل عام، وبيت لحم والمجتمع المسيحي الفلسطيني بشكل خاص.

وأضافوا في رسالة مفتوحة كتبوها لتوضيح مخاطر الضم، أن "ما نخشاه هو أن ضمّ هذه المناطق سيدفع المزيد من أهلنا للهجرة؛ إننا نشعر أصلاً أن بيت لحم هي سجن مفتوح، وذلك بسبب الجدار والمستوطنات اللذين يحيطانها؛ وإن قرار الضمّ هذا سيجعل من مساحة هذا السجن أصغر فأصغر، فيتلاشى الأمل من أجل مستقبل أفضل"؛ وتابعوا "هذه سرقة أراضي، إننا نتكلم عن أراضي أغلبها ملكٌ خاص، أراضي امتلكت عائلاتنا الجزء الأكبر منها إذ ورثته من الأجداد وعملت في الزراعة فيها لمئات السنين".

واستعرض الموقعون على الرسالة واقع هذه الأراضي منذ أن احتلت إسرائيل الضفة الغربية في عام 1967، حيث "قامت بمصادرة ما يقرب من عشرين ألف دونم من المنطقة الشمالية لبيت لحم وبيت ساحور وبيت جالا، من أجل بناء المستوطنات غير الشرعيّة؛ وقد حدّ هذا بشكل كبير من إمكانية توسع هذه المدن الثلاث ونموها نموّاً طبيعياً؛ وقد ضمّت إسرائيل إلى سيادتها أحد أهم المواقع الدينية المسيحية في بيت لحم، وهو دير مار إلياس التاريخي، وفصلت بيت لحم عن القدس وهو ما يحصل لأول مرة في تاريخ الحضور المسيحي في الأرض المقدسة".

وشددوا على أن "أبناء رعايانا لم يعودوا يؤمنون بأنه يوجد من سيقف موقفاً شجاعاً من أجل العدل والسلام، وفي سبيل إيقاف هذا الظلم المجحف الحاصل أمام أعيننا؛ إن حقوقنا منتهكة كفلسطينيين منذ سنين عديدة؛ نحن نؤمن بالرجاء، ولكن الذين يدعون أنهم يحامون عن مسيحي الشرق الأوسط يحاولون أن يفقدونا هذا الرجاء".

وأضافوا أن "قرار الضم قد يكون الضربة القاضية لوجود مسيحي فلسطيني فعال على هذه الأرض، وقد يقضي على آمالنا الوطنية بالحرية ونوال الاستقلال، والعيش بكرامة ومساواة على أرضنا وبحسب المواثيق الدولية".

وقالوا: "لن نستطيع أحدٌ بعد الآن أن يدعي بأنه لم يتدارك آثار الضم على الفلسطينيين بشكل عام، وبيت لحم بشكل خاص. إننا نشعر بثقل التاريخ على أكتافنا من أجل الحفاظ على الوجود المسيحي على الأرض التي شهدت بداية إيماننا؛ إننا نضع ثقتنا ورجاؤنا بالله".

ودعوا "قادة العالم للتدخل من أجل إيقاف هذا الظلم الكبير"؛ وأضافوا "وما زلنا ملتزمين بالسعي نحو السلام العادل، وإذ نشكر كل ما ساندنا، خاصة من كنائس حول العالم، نرجو أن يقف العالم موقفاً حاسماً مصحوباً بخطوات عملية من أجل إيقاف هذا الظلم وتوفير فرص الأمل من أجل مستقبل يسوده العدل والسلام على هذه الأرض".

ووقع الرسالة : الأب يعقوب أبو سعدى - كنيسة الام البتول للروم الكاثوليك، بيت لحم، والأب عيسى مصلح - كنيسة الآباء الأجداد للروم الأرثوذكس، بيت ساحور، والأب حنا سالم - كنيسة سيدة البشارة لللاتين، بيت جالا، والأب بولس العلام - كنيسة العذراء مريم للروم الأرثوذكس، بيت جالا، والقسيس أشرف طنوس - كنيسة الإصلاح الانجيلية اللوثرية، بيت جالا، والأب سهيل فاخوري - كنيسة سيدة الرعاة للروم الكاثوليك، بيت ساحور، والقسيس منذر اسحق - كنيسة الميلاد الانجيلية اللوثرية، بيت لحم والكنيسة الانجيلية اللوثرية بيت ساحور.

يجب عدم الاستهانة بالمعارضة العالمية لخطة الضم

قال سفير العدو الجديد لدى الولايات المتحدة والأمم المتحدة، غلعاد أردان، إنه يجب عدم الاستهانة بالمعارضة العالمية لخطة الضم؛ وأضاف أنه يهدف إلى "التوضيح للعالم المصالح الإسرائيلية وأهمية تحديد حدود الدولة والحق التاريخي في الضفة الغربية". وأكد أردان، أن عمليات الانسحاب أحادية الجانب لم تؤدِّ إلى السلام، وأن الأمر الوحيد الذي سيكفل استمرار وجود إسرائيل هو رسم حدود يمكن الدفاع عنها؛ وتابع قائلاً: "لعل الفلسطينيين يفهمون من خلال هذه الخطوة أن مرور الوقت لا يصب في مصلحتهم".

إسرائيل قدمت عرضاً جديداً لتبادل الأسرى مع حماس

أفادت القناة 12 بأن حكومة العدو قدمت عرضاً جديداً لتبادل أسرى مع حركة "حماس"، وذكرت القناة، نقلاً عن مسؤول إسرائيلي مطلع، أن العرض قدم عبر الوسطاء الدوليين بين حكومة الاحتلال وحركة حماس، غير أنها لم تتلقَ ردّاً من حركة حماس حتى هذه اللحظة. يأتي ذلك على خلفية تقارير خلال الشهرين الأخيرين عن تقدم الاتصالات حول تبادل أسرى بين إسرائيل وحركة حماس، في ظل رغبة الحركة في إجراء صفقة تبادل تشمل الأسرى القدامى والمرضى، منذ ظهور أزمة كورونا.

ونفت حركة حماس أي تقدم في هذا الملف، وصرّح نائب رئيس حركة حماس في قطاع غزة، خليل الحية، بأنه "حتى الآن لا يوجد أي تقدم جدي في الأمر، والاحتلال يتحمل المسؤولية في تجميد ملف التبادل، وذلك بسبب عدم استعداده لدفع الثمن".

وكان الناطق باسم كتائب عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة "حماس"، أبو عبيدة، قد أكد نهاية حزيران الماضي، أن القسام لن يوافق على أي صفقة إلا إذا أطلق الاحتلال سراح الأسرى القدامى، وبالتحديد أصحاب المؤبدات والأطفال والنساء والأسرى المرضى.

والجديد في الملف، هو قرار وزير أمن الاحتلال، بيني غانتس، الصادر قبل نحو أسبوعين، بتسريع عملية البحث عن جثامين شهداء فلسطينيين محتجزة في إسرائيل ولكن مكان دفنها غير معروف.

وحسب موقع "يديعوت أحرونوت" الإلكتروني، فإن الحديث يدور عن عشرات جثامين الشهداء، وأن الجيش الإسرائيلي بدأ بعملية البحث عن مكان دفنهم، منذ ولاية موشيه يعالون كوزير أمن، لكن عملية البحث هذه تقلصت جدا منذئذ وتم تجميدها.

والهدف من قرار غانتس هو أن تشكل جثامين الشهداء "ورقة مساومة" أخرى بأيدي إسرائيل مقابل حماس، في حال التوصل إلى صفقة تبادل أسرى.

وتريد إسرائيل من صفقة كهذه استعادة جثتي الجنديين أرون شأول وهدار غولدين، اللذين قُتلا خلال العدوان على غزة في العام 2014، والمواطنين أفرا منغيستو وهشام السيد، المحتجزين في غزة بعدما دخلا إليها طواعية.

وفي حزيران الماضي، اتهمت مصادر إسرائيلية مطلعة على تفاصيل صفقة تبادل الأسرى بين الاحتلال وبين "حماس"، إسرائيل، بعرقلة التوصل إلى اتفاق، بحسب ما أوردت صحيفة "يسرائيل هيوم".

وأشارت المصادر حينها إلى أن "نافذة الفرص النادرة" التي فُتحت مع بداية جائحة كورونا "بدأت بالانغلاق"، وأن "حماس" معنية بالتوصل إلى اتفاق بينما جاءت العراقيل الرئيسية من الجانب الإسرائيلي.

ووفقاً للصحيفة، فإن المفاوضات التي تسارعت وتيرتها خلال الفترة الماضية، "بدأت بالتكاسل" والعودة إلى وتيرة ما قبل جائحة كورونا.

وعزت المصادر ذلك إلى سببين: عدم إصغاء "المستوى السياسي رفيع المستوى" الإسرائيلي الذي من المفترض أنه يقود اتخاذ القرارات في الموضوع؛ وضعف منسق ملف المفقودين الإسرائيليين، يرون بلوم.

وفي نيسان الماضي، قالت القناة 12 الإسرائيلية، إن تشكيل حكومة واسعة في إسرائيل من تيارات سياسية مختلفة من المفترض أن يساهم في صفقة تبادل أسرى، وإن التقديرات في إسرائيل هي أن "نافذة الفرص" التي فتحت "لن تطول أكثر من أسابيع".

وفي نهاية أيار الماضي، كشفت مصادر إعلامية أن رئيس الموساد، يوسي كوهين، زار القاهرة لبحث تطورات صفقة الأسرى، علمًا بأنّ القاهرة هي الوسيط الرئيسي للصفقة، رغم وجود وسطاء أمميّين وألمان.

الاحتلال يخطر بالاستيلاء على أراضٍ في الضفة الغربية المحتلة

أخطرت سلطات الاحتلال بالاستيلاء على أراضٍ قرب طولكرم وسلفيت في الضفة الغربية المحتلة، وأرسلت سلطات الاحتلال إخطارات لمزارعي قرية شوفة جنوب شرق طولكرم، بوضع اليد والحيازة المطلقة، على مساحة من أراضيهم الواقعة في موقع "البرة"، بحجة الأغراض الأمنية، وتبلغ مساحة هذه الأراضي 3 دونمات ونصف.

وإن "سلطات الاحتلال علقت الأوراق بالقرب من حاجز الاحتلال المقام على مفرق القرية"، و"أن هذه الأوراق ضمت قرار المصادرة باللغتين العربية والعبرية مرفقة بخريطة توضح مكان الأراضي المصادرة".

وأضاف أن ملكية هذه الأراضي تعود لمواطني القرية وبحوزتهم كافة الأوراق الثبوتية لمليكتهم لأراضيهم، ومنهم معين حامد، ويوسف حنون، وآل صالح، وهي مزروعة بأشجار الزيتون والتين والعنب وغيرها من المزروعات، التي تعتبر مصدر رزق لأصحابها، موضحة أنها تبعد عن مستوطنة "أفني حيفتس" المقامة على أراضي قريتي شوفة وكفر اللبد، ما يقارب 2 كيلومتر.

و القرية تتعرض، بشكل يومي لمدهامات واعتداءات من قبل الاحتلال على أراضيها الزراعية وتمنع المزارعين من العمل فيها، وفي كثير من الأحيان من الوصول إليها، في الوقت الذي تواصل فيه أعمال التجريف والبناء في الأراضي التي تم الاستيلاء عليها سابقا، لصالح توسيع المستوطنة.

على صلة، أخطرت قوات الاحتلال، بالاستيلاء على قطعة أرض تبلغ مساحتها 689 متراً تقع بجانب الشارع الرئيسي، الذي يصل بين بلدتي قراوة بني حسان وبديا غرب سلفيت. وأوضح رئيس بلدية قراوة بني حسان، تامر ريان، أن قوات الاحتلال، سلمت المواطن راتب الخطيب إخطاراً بالاستيلاء على الأرض، وأمهلته 60 يوماً للاعتراض.

قلق العدو من التدريبات العسكرية الفلسطينية في روسيا

كشفت تقرير للقناة الإسرائيلية 12، أن التدريب والتأهيل العسكري الذي يخضع له أفراد الأمن الفلسطيني في روسيا تجاوز التأهيل العادي، مبدية التقرير خشية إسرائيلية من جودة التأهيل النوعي الذي تتلقاه القوات الفلسطينية.

ويأتي هذا التقرير متزامناً مع إعلان حركة فتح وحماس الفلسطينيتان، أنهما متحدتان ضد خطة إسرائيلية لضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية، على الرغم من أن العلاقة بين الحركتين تشهد شبه قطيعة منذ 2007، بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة.

وأضاف التقرير "منذ ذلك الحين، درس الفلسطينيون في جميع الأكاديميات العسكرية الروسية المرموقة؛ مدرسة موسكو العليا للقيادة (تدريب كبار الضباط)، والقيادة العسكرية العليا نوفوسيبيرسك، وأكاديمية القوات الجوية في فورونيج، والمعهد العالي للطيران في كراسنودار، ومعهد المدفعية بانزر، وغيرها الكثير".

ورحب الرئيس عباس مؤخراً بعدد من الطلاب الذين عادوا إلى السلطة الفلسطينية بعد تلقيهم التدريب في مدرسة موسكو للقيادة والقتال، وهي واحدة من أعرق الأكاديميات العسكرية في روسيا؛ وبحسب التقرير "تدريب هؤلاء الفلسطينيين لن يفاجئ الجيش الإسرائيلي إذا نشأت فجأة خلايا في السلطة الفلسطينية، وعلى العكس من ذلك، فإن أولئك الذين تعلموا القتال باستخدام الدبابة أو المدفع أو يخضعون لتدريب مشاة محترف يعرفون أيضاً كيفية التعامل مع نفس الأدوات والقوات".

ورحبت روسيا، بإعلان حركتي فتح وحماس الفلسطينيتين "الوحدة" ضد الخطة الإسرائيلية لضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية. وقال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف "تابعنا بارتياح المؤتمر الصحافي المشترك الذي عقده أمس ممثلون عن فتح وحماس والذي تم فيه الإعلان عن قرار بالدفاع المشترك عن مصالح الحكومة الفلسطينية انطلاقاً من منظمة التحرير الفلسطينية".

القوى والفصائل بغزة رسمت لوحة وحدوية متقدمة

قالت حركة حماس، إن القوى والفصائل الفلسطينية في قطاع غزة، رسمت لوحة وحدوية متقدمة في اللقاء الوطني تحت عنوان "موحدون في مواجهة قرار الضم و(صفقة القرن)". وأضافت على لسان المتحدث باسمها، حازم قاسم: أن كل القوى والفصائل الفلسطينية والعلماء والمجتمع المدني والعشائر، شاركوا في اللقاء؛ وشددت على أن اللقاء الوطني في قطاع غزة، عبر عن توجه واضح، بأن شعبنا موحد بمواجهة مخطط الضم الاستعماري، وأن هذا المخطط سيواجه بمقاومة حقيقة على امتداد تواجد شعبنا الفلسطيني. وتابعت الحركة: أن اللقاء حمل رسالة لكل الأطراف، بأنهم لن يستطيعوا تمرير مخطط الضم الاستعماري من أي ثغرة خلاف وطني، مشيرة إلى أنه بنى جداراً صلباً في وجه كل من يحاول تمرير هذا المخطط. وأكدت (حماس) أن النموذج الذي رُسم في غزة يجب أن ينسحب على كل الساحات، وفي كل المواقع، خاصة في الضفة الغربية، المستهدفة بالأساس بمخطط الضم، والمشاركة في الدعوة لعقد الإطار القيادي الوطني.

الخرائط الإسرائيلية الأولية للضم بالضفة الغربية

كشفت قناة "كان"، النقاب عن الخرائط الإسرائيلية الأولية، لعملية ضم المستوطنات بالضفة الغربية، التي قدمتها إسرائيل للإدارة الأمريكية؛ وذكرت القناة العبرية، أن الخرائط الإسرائيلية، تشمل تعديلات على خطة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، المعروفة إعلامياً بصفقة

القرن؛ وبتركز التعديلات حول البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية، وتشمل توسعة المناطق المحيطة بها، وضم حوالي 20 بؤرة استيطانية، لم ترد في صفقة القرن. وحاولت إسرائيل من خلال الخرائط الجديدة، الحفاظ على النسبة الواردة في خرائط صفقة القرن (30% لإسرائيل و70% للفلسطينيين)، وذلك من خلال تعويض الفلسطينيين، والتنازل عن بعض المناطق المفترض أن يتم ضمها. وكشفت القناة العبرية، أن الإدارة الأميركية تضغط على إسرائيل، للقيام بخطوة ايجابية تجاه للفلسطينيين، مقابل تطبيق الضم.

المشاريع الاستيطانية لضم الضفة والأغوار

منذ احتلالها لفلسطين عام 1948م، لم تفتأ إسرائيل تفكر وتخطط لبسط نفوذها الكامل على الضفة الغربية وغور الأردن وحتى قطاع غزة الذي يشكل العقبة الكبرى في طريقها، ولم تأل جهداً في سبيل تحقيق مشروعها التوسعي الاستيطاني الكبير. فبعد حرب الأيام الستة عام 1967م، بدأت إسرائيل تزحف شيئاً فشيئاً متجهة نحو الضفة الغربية وغور الأردن من خلال عدة مشاريع استيطانية، وصولاً إلى مشروع خطة الضم الذي يطرح بقوة من قبل اليمين الإسرائيلي في هذه الأيام لتنفيذه قريباً. مرّ مشروع الاستيطاني بالضفة الغربية بعدة مراحل، كان أبرزها مشروع ألون، ومشروع دروبلس ومشروع شارون "الكتنونات"، وآخرها مشروع نتنياهو والذي يمكن تسميته "مشروع ترامبياهو"، القائم على ضم مستوطنات الضفة الغربية وغور الأردن. مشروع ألون:

وهو مشروع أطلقه وزير العمل الإسرائيلي الأسبق، يغال ألون، بعد شهر واحد من حرب الأيام الستة عام 1967م، وتقوم فكرته على أساس ترسيم الحدود الشرقية للدولة العبرية بنهر الأردن وخط يقطع البحر الميت من منتصفه تماماً مع المملكة الأردنية، إضافة إلى ضم المناطق لغور الأردن والبحر الميت بعرض بضعة كيلومترات إلى نحو 15 كيلو متر وإقامة

مجموعة من المستوطنات والتجمعات الزراعية والعسكرية والمدنية، مع إقامة ضواحي ومستوطنات سكنية يهودية شرق مدينة القدس.

مشروع دروبلس:

قدم هذا المشروع، رئيس دائرة الاستيطان في المنظمة الصهيونية، متياهو دروبلس، وذلك عام 1978، ويهدف إلى إقامة نحو 70 مستوطنة مجتمعية في الضفة الغربية خلال 13 سنة (1979-1993)، بمعدل 12-15 مستوطنة سنويًا.

مشروع شارون: "الكانتونات":

وهو مشروع طرحه رئيس حكومة العدو الأسبق، أرئيل شارون، مطلع الثمانينيات، ويهدف إلى تقسيم الضفة الغربية إلى ثمانية كانتونات معزولة عن بعضها، يتخللها شوارع التفافية ونقاط وحواجز عسكرية تقسم الضفة إلى أجزاء كثيرة ومعازل يتم التحكم في نقاط الاتصال بينها بواسطة الحواجز والبوابات الحديدية.

خطة الضم:

تأتي هذه الخطة التي طرحها رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو، استكمالاً للمشاريع الاستيطانية آنفة الذكر، وهي جزء من خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للسلام في الشرق الأوسط (صفقة القرن).

وتقوم فكرة الخطة على أساس ضم منطقة غور الأردن ومستوطنات الضفة الغربية، الأمر الذي يترتب عليه حرمان الفلسطينيين من حقوقهم في هذه المناطق حيث سيواجهون مشكلات تتمثل في أن إسرائيل لن تعترف بحقوقهم كمواطنين، وكذلك لن تتمكن السلطة الفلسطينية من القيام بواجباتها نحوهم بحكم أنهم يسكنون في مناطق خاضعة للسيادة الإسرائيلية. ويُتوقع تنفيذ الخطة الاستيطانية، وفق إحدى السيناريوهات الثلاثة التالية:

الخيار الأول: ضم كامل

من المتوقع أن تعمل إسرائيل على ضم كافة المستوطنات البالغ عددها 130 مستوطنة في الضفة الغربية، والتي ستضم أكثر من 460 ألف مستوطن، بمساحة تبلغ 1,613 كيلومترًا مربعًا أي 29% من الضفة الغربية. وقد يشكل الجزء الخاص بغور الأردن 834 كيلومترًا مربعًا أي 15% من الضفة الغربية.

ويشمل هذا الخيار ضم 52 مستوطنة داخل جدار الفصل العنصري الإسرائيلي في الضفة الغربية، بحيث تضم أكثر من 350 ألف مستوطن.

بالإضافة إلى 78 مستوطنة خارج الجدار، وتضم أكثر من 100 ألف مستوطن. وبالنسبة للفلسطينيين، فإن الأرض التي قد يشملها الضم، ستحتوي على 78 مجتمعًا فلسطينيًا، يضم أكثر من 100 ألف مواطن بنسبة 4.5% من إجمالي عدد سكان الضفة، وتتقسم المجتمعات إلى 24 مجتمعًا داخل الجدار و54 خارج الجدار.

الخيار الثاني: ضم جميع الكتل داخل جدار الفصل العنصري:

يُتوقع في هذا الخيار، أن يتم ضم جميع الكتل الاستيطانية الإسرائيلية الكبيرة الواقعة داخل جدار الفصل العنصري فقط، والبالغ عددها 52 كتلة، بمساحة تبلغ 345 كيلومترًا مربعًا أي 7% من الضفة الغربية.

وستضم هذه المستوطنات غالبية المستوطنين الإسرائيليين المقدر عددهم بأكثر من 350 ألف مستوطن، أي 77% من العدد الإجمالي.

وبالنسبة للفلسطينيين، فسيتم ضم أكثر من 18 ألف مواطن فلسطيني داخل 24 مجتمعًا، أي 0.8% من إجمالي عدد الفلسطينيين في الضفة.

الخيار الثالث: ضمّ محدود:

في هذا الخيار، من المتوقع أن تعمل إسرائيل على ضم مستوطنة أو كتلة استيطانية واحدة كبيرة، وقد تكون "غوش عتصيون" الواقعة جنوب القدس، أو معاليه أدوميم، شرقي القدس، وقد يشمل هذا السيناريو أيضًا عددًا قليلاً من المستوطنات الأخرى على مقربة من الخط الآخر، الذي تم تحديده عام 1967.

وتتضمن مستوطنة "معاليه أدوميم" أكثر من 41 ألف مستوطن، بمساحة تبلغ 4 كيلومترات مربعة، أي 0.07% من الضفة الغربية، في حين يبلغ عدد مستوطني "غوش عتصيون" أكثر من 96 ألف مستوطن، بمساحة تبلغ 56.9 كيلومتراً مربعاً (1%).

وبالنسبة للفلسطينيين، فقد يقتصر العدد على المناطق الاستيطانية التي يتم ضمها، ولكن في كل الأحوال سيكون العدد أقل بكثير مما هو عليه في الخيارين الأول والثاني. في ظل ما سبق، بات واضحاً أن مشروع الاستيطان الإسرائيلي متراكم وممتد منذ احتلال فلسطين، وأطماع إسرائيل في السيطرة على الضفة الغربية وجبالها لا تنتهي، وهو ما يشكل مدعاة للتساؤل: هل سيقف مشروع الاستيطان الإسرائيلي عند هذا الحد؟ أم أن إسرائيل تخبئ في جعبتها المزيد من المشاريع والمخططات؟ والسؤال الأهم: ماذا بعد عملية الضم؟؟.

السماح للعمال الفلسطينيين بالمكوث في إسرائيل لمدة 3 أسابيع متواصلة

أصدر مكتب التنسيق والارتباط في المناطق بيانا جاء فيه أنه في أعقاب استمرار تفشي جائحة كورونا في منطقة الضفة الغربية (يهودا والسامرة)، تقرر إفساح المجال اعتباراً من يوم الأحد الموافق 28.6.2020، أمام دخول العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل لمدة ثلاثة أسابيع - عن طريق معابر الضفة الغربية مع الخط الأخضر

وسيتطلب من العمال الفلسطينيين خلال هذه الفترة، المكوث في إسرائيل حتى يوم الجمعة الموافق 17.07.2020. ولن يُسمح خلالها لأي عامل فلسطيني يرجع إلى مناطق السلطة الفلسطينية بالعودة للعمل في إسرائيل.

ويستثنى من هذا القرار العمال الفلسطينيون الذين يملكون تراخيص عمل في مجال الصحة والتمريض وكذلك الذين يعملون في المنطقة الصناعية عطروت، حيث سيُسمح لهم مواصلة الدخول يوميًا.

وشدد البيان الصادر عن مكتب التنسيق والارتباط في المناطق على أن أرباب العمل سيتحملون مسؤولية ضمان حقوق العمال الفلسطينيين وترتيبات مبيتهم وفق ظروف مناسبة وبموجب التعليمات الصادرة عن وزارة الصحة. وتهدف هذه خطوة الى تقليص حركة التنقل بين المناطق لكبح المرض وانتشاره، وذلك حرصًا على صحة الجمهور في المنطقة بأكملها.

إسرائيل توافق على بناء مئات الوحدات الاستيطانية في مدينة القدس

وافقت حكومة العدو على بناء مئات الوحدات الاستيطانية، في مدينة القدس؛ وقال موقع (القناة السابعة) إنه تمت الموافقة على على بناء 240 وحدة استيطانية في منطقة مجمع مستشفى "شعاري تسيدك" القديم في القدس.